القضايا الاقتصادية في الصحافة الموصلية
بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٩

د. زهير علي النحاس*

مقدمة :

شكلت الحياة الاقتصادية ونشاطاتها المتنوعة ومشاكلها المختلفة محوراً لاهتمامات الصحافة الموصلية خلال الفترة مابين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٩ الموضوعة للبحث .ولم تترك الصحافة الموصلية جانباً من جوانب هذه الحياة الا وأبدت نحوه بعض الاهتمام وكانت قضايا (العمال واصحاب المهن) والفلاحين والحالة الزراعية وضريبة الخوة والشركات الاحتكارية فضلاً عن الصناعة الوطنية الحديثة مثاراً لاهتماماتها فقد تصدرت كثير من صفحاتها وليس هذا غريباً عن طبيعة المجتمع الموصلي الذي عرف بحبه للعمل وجديته ومثابرته واخلاصه في كافة مناحي الحياة ومنذ امد بعيد.

<u>قضايا العمال واصحاب المهن :</u>

شؤون العمال:

كانت بعض الصحف الموصلية قد أولت اهتماماً متميزاً بشؤون العمل فقد شجعت جريدة (صدى الجمهور) الشباب الى ولوج ميادين العمل بدلا من التشبث بالوظائف طمعاً بالراتب واللقب والمنصب وحفزت الجريدة على العمل موضحة اهميته فكتبت مقالاً افتتاحياً بعنوان (الى العمل) جاء فيه :

" لقد اصبح القطر العراقي ..محتاجاً الى رجال عاملين عالمين في جميع فروع الحياة يخدمون المصلحة العامة.. سواء كان في دكان الحداد او في مجلس الوزراء .."

وعن العمل اضافت:-

---

* كلية الاداب -- جامعة الموصل

"لاعيب في الاحتراف بالحرف كما لاعيب في الخدمة ولا عيب في الاستخدام فاسباب الرزق لاتظهر ومنابيع الثروة لاتتفق الا بالعمل ..."

وانتقدت الجريدة من يفضل الوظيفة على العمل فوصفت حالهم ((..صوبوا أنظارهم نحو ابواب الحكومة وطمحت نفوسهم الى الكراسي الضخمة لنيل الالقاب والرواتب لاغير.[1])).

وعالجت الصحافة احوال العمال المعاشية والاجتماعية والثقافية ودعت الى اصلاحها بشكل جذري بعد أن تصف حالة الشقاء والبؤس المحيطة بهم، فقد نشرت جريدة (العمال) مقالاً بعنوان (الى اخواني العمال) بقلم طاهر حامد، بين فيه أهمية العامل في المجتمع العربي وتأثيره في رقيه وتقدمه.

"لم تكن مصيبة العمال في هذه البلاد قاهرة على البوس والشقاء ...وقلة الاشغال وقلة الأجور ..فالامراض تفتك بهم وبعائلاتهم وبخاصة اطفالهم .."

فيما يصف حالة العامل في مجتمعنا بقوله :" اما العامل عندنا فهو طريح الفراش ، الفقر والفاقة يحيطان به، يستغيث فلا يغاث ..فالكل عنه في شغل شاغل...لايهمهم من امره شيء مهما حل به".

ويعد كاتب المقال بتقديم المساعدة له بعدما تهيأ له أخيراً ((أناس ساهرون على مصالحه ..وحزباً)) [2].

ودعت جريدة العمال الى الاهتمام بصحة العمال وبعوائلهم وذلك في مقال افتتاحي بعنوان"الامراض تفتك بالعمال وبأطفالهم ..قلة المستشفيات)). بقلم (س.د) جاء فيه :-

واقترح المقال لذلك (اصلاح المستشفيات الحالية وايجاد مستشفيات جديدة في طول البلاد وعرضها".. [3].

ووصفت جريدة (العمال) وصفاً مسهباً بؤس وشقاء العمال مع توفي أجورهم واهمال الحكومة لهم ،فنشرت مقالاً افتتاحاً بعنوان (العامل العراقي بين البؤس

والشقاء) جاء فيه: ((ليس في العراق طبقة مظلومة الحقوق تعيسة الحظ كطبقة العمال.. فهم يشكون الفقر المدفع لاستراجسامهم غير ثياب بالية ممزقة.. يشتغلون من طلوع الشمس الى غروبها في العمل الشاق لقاء اجرة زهيدة لاتسمن ولا تغني من جوع ... واذا اصابته مصيبة ..أقضي على حياته اثناء العمل فليس هناك من يعوض له او لعائلته شيئاً))وتحدث المقال عن الازمة المالية(*) وتاثيرها على العمال وعلاقتها بازدياد الجرائم ((.. عندما سرت الازمة المالية في العراق ازدادت حالة العامل سواءاً . وأخذ يطرق ابواب الرزق ليعيش هو وأطفاله وعائلته .بالجوع والفاقة اشد الاسباب بارتكاب الجرائم" . وحث المقال "الحكومة" لتخليص العمال من البؤس والشقاء وان يتحدوا ويتكاتفوا للمطالبة بحقوقهم المهملة ويقوموا بتأسيس الجمعيات)) [٤]

حقوق العمال :-

كما ركزت الصحافة الموصلية في مقالاتها الافتتاحية على حقوق العمال المشروعة ودعت جريدة (العمال) الحكومة الى تشريع القوانين الضامنة لحقوق العمال يخول فيها تحديد ساعات العمل ، كتبت مقالاً افتتاحياً بعنوان ((متى تقوم الحكومة بواجبها نحو العمال ؟؟.. وجوب تحديد ساعات العمل)) اشارت فيه (ان العامل يشتغل في الصيف اكثر من اربع عشر ساعة وفي الشتاء اكثر من عشر ساعات وفي الفصلين الاخيرين اثنتي عشرة ساعة في اليوم))وحثت الجريدة على اصدار تشريع يحدد فيه ساعات العمل فقالت .

(واجب الحكومة كبير جداً وعليها المعول في خلاص الطبقة العاملة في العراق .نريد تشريع ..يحافظ على حقوق العمال ويصونها من عبث العابثين ..ويحتوي هذا التشريع ، تحديد ساعات العمل على ان لاتزيد على ثمان ساعات في اليوم)) [٥]

وأكدت جريدة (العمال) ثانية على الدعوة لمنح العمال حقوقهم فكتبت مقالاً بعنوان (متى ينتهي التشريع الخاص بالعمال ؟.. واجب الحكومة نحو العمال)) دعت فيه الى الاسراع بسن التشريع الخاص بالعمال لحمايتهم من التعدي وخاصة من الشركات الاجنبية فقالت :

(ان التشريع الذي نطالب به لمحافظة حقوق العمال ضروري جداً..لانه الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها محافظة حقوق العمال وليس قانون العمال مشكلة من المشاكل ومعضلة كبيرة لاتتمكن الحكومة من حلها. (٦)

ونشرت جريدة (البلاغ) مقالاً بعنوان (نامت عيون الشعب عنكم يابؤساء). بقلم محي الدين ابي الخطاب ، يتحدث فيه عن عامل مفلح يقضي نحبه في العمل. في حين يفتقد الى الحقوق التي تضمن تعويض عائلته ورعايتها بعد وفاته فيقول كاتب المقال، متسائلاً(وطني ماأشقاك أكذلك يكون مصير العاملين من ابنائك الذين يضحون بانفسهم قرباناً لاحيائك وأعمارك؟ لقد نامت عيون الشعب عنكم يابؤساء ؟ وهضمت حقوقكم يامنكوبين ، وضحوا باتعابكم قرباناً على مذبح الشهوة والترف ، اما من يعمل على المناصب فله الغنائم والعلاوات والتقاعد والاكراميات والتقدم في الرتب والدرجات والسيادة في الحكم.)) (٧)

<u>النقابات :-</u>

حظيت المطالبة بتاليف النقابات العمالية باهتمام الصحافة الموصلية فكتبت جريدة (العمال) مقالاً بعنوان (نقابات العمال واثرها في البلاد) انتقدت فيه جمعيات المهن والاصناف في العراق والتي عوضت عن النقابات ((بكونها اسمية لاتتعدى المظهر والرقاع والاعلانات مما لايتفق والغاية المتوخاة منها..)) وبينت (العمال) محاسن تأليف النقابة والغاية منها وهي :

((التخفيف عن كاهل العامل بوساطة الدفاع المشترك والمطالبة المحقة وصيانة حقوقه عن طريق التظافر والتعاون..)) وانتقد المقال موقف الحكومة تجاه

مطاليب واحتجاجات العمال والتي تمثلت ((الاستخفاف بها او السكوت عنـــها او الاقتصاص من تلك النقابة وسدها ان رات احراجاً في ذلك ..)) وعلـــل المقـــال سبب اعاقة عملها وعدم نجاحها بـــ(عدم التشجيع والمساعدة حتـــى مـــن قبـــل الحكومة التي من واجبـــها ان تنظـــر الـــى هـــذه المؤسســـات نظـــرة اهتمـــام ومؤازرة..)[٨]

صدر بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٣٦ قانون العمال رقـــم٧٢ لســـنة ١٩٣٦ يجـــيز للعمال تأليف النقابات والتي تخضع بدورها لاجـــازة وزارة الداخليـــة ولمجلـــس الوزراء،فأجيزت ست عشرة نقابة في بغداد والبصرة والعمـــارة ،ولكـــن هـــذه النقابات كانت تتعرض للاضطهاد والتصنيف ، كما أغلقت العديد منها وبخاصـــة في اوائل سنة١٩٤٩ في عهد وزارة نوري السعيد الثامنة [٩].

وكانت جريدة العمال سباقة في طرح هموم ومشاكل العمال وبضرورة تحســـين احوالهم المعاشية وطالبت الحكومة بضـــرورة الاهتمـــام بمشـــاكلهم ومعاناتـــهم ودعتها الى

((ان تتدخل في أمر الشركات الاجنبية وتشترط استخدام العمال الوطنين فيـــها وفتح مدارس صناعية جديدة وتوسيع القديمـــة .. ترفيـــه الزراعـــة ومســـاعدة الفلاح.)) [١٠]

وعدت جريدة (البلاغ) في مقال افتتاحي بعنوان (داء عضال يجب معالجتـــه) البطالة داء من الادواء الاجتماعية التي تنخر في جسم العالم ، وانتقدت الجريـــدة الحكومات لعدم اهتمامها بالمشكلة : ((ان الذين تعاقبوا على كراسي الحكـــم لـــم يقوموا بأية محاولة للتخفيف من شدة وطأتها او ايقافها عند حد لاتتعـــداه)) لـــذا يقترح على الحكومة للتخفيف من أزمة البطالة:

((القيام بالمشاريع العمرانية ..كانشاء الطرق وتشييد الجسور والعمارات وذلـــك بالاستفادة من احوال النفط ..)) وطالبت الجريدة (الاســـراع بانجـــاز مشـــروع

السمنت والاستفادة من المواد الاولية في البلاد بدلا من استيرادها من الخارج)). [١١]

وطالبت الصحافة الموصلية الشركات الاجنبية العاملة في العراق احلال العمال العراقيين محل العمال الاجانب في شركاتها . فقد نشرت جريدة (صدى الجمهور)مقالا افتتاحيا بعنوان (شركة النفط العمال العراقيين) . حذرت فيه الشركة من الاستغناء عن المتبقي من العمال العراقيين وعددهم(٢٠٠) عامل،في حين ان عدد الاجانب لديها(٤)الاف،فدعا المقال الى :((وجوب استبدال الموظفين والعمال غير العراقيين بالعراقيين ..اذ ليس من المروءة والانصاف تفضيل الغريب على اهل البلاد ولانعتقد ان مصلحة الشركة القيام بهذا العمل..علما ان القضية ليست قضية الامن، بل قضية حياة وممات) [١٢]

ودعت جريدة (العمال) الى احلال العمال العراقيين محل الاجانب في دوائر الدولة كحل لمعالجة مشكلة البطالة ، جاء ذلك في مقال افتتاحي بعنوان (البطالة وجوب اتحاد العمال) بقلم عبد المنعم الغلامي

فقالت:(على الحكومة ان تعالج هذه البطالة المخيفة فتستغني في دوائرها واشغالها عن العمال الاجانب ليحل محلهم البطالون من عمال العراق وتجير شركات النفط دوائر سكك الحديد وغيرها على استخدام العمال العراقيين العالمين وبذلك تكون قد عملت على تخفيض ضائقة العمال من جهة وحالت دون وقوع الجرائم الكثيرة وحدوث المشاغبات من جهة اخرى))[١٣]

وعن تشغيل العمال الاجانب في تشييد الجسر الحديدي في الموصل كتبت جريدة(العمال) في باب حوادث واخبار محلية خبرا بعنوان (تشغيل غير العراقيين في مصالح الجسر) جاء فيه:-

(فيما العراق باجمعه يشكو البطالة ..فقد وجدنا ان بعض العمال الذين يشغلون في مصالح الجسر الحديدي هم من غير العراقيين في حين ان العامل الموصلي

او العراقي يقاسي من الام البطالة .. كنا مستبشرين جدا بالقيام في اشـــادة هــذا الجسر ..ان الكثير من العمال الموصليين البؤساء سيشتغلون فيه ، ولكـــن املنـــا خاب عندما وجدنا بعض العمال غير العراقييـــن يتنافســـون العمـــال الوطنييـــن وينكدوا عليهم رزقهم ..نطلب عدم تشغيل غير العراقيين بصورة قطعيـــة رأفـــة بحالة العمال العراقيين ويؤسهم وشقائهم)) [١٤].

واشارت جريدة (العمال)الى حالة العمال العراقيين في ســـكك الحديـــد فـــي المقال الافتتاحي (حالة العمال العراقيين البؤساء في سكك الحديد العراقيـــة هـــل من مشفق عليهم ويخلصهم مما هم فيه)).

فأبدت، استغرابها لهذه الحالة (نبدي استغرابنا ازاء سكوت الحكومة على ذلـــك وعدم اهتمامها بصورة جدية في هذه القضايا او التحقيق عنها وتلافي معذوريـــة العمل ورفع الحيف اللاحق بهم .)) ودعا المقال الحكومة العراقية (..بأن تـــاخذ بـــايدي العمـــال العراقييـــن فـــي ســـكك الحديـــد وتصغـــي الـــى مطالبـــهم المشروعة..والاهتمام الحقيقي بقضايا العمال البؤساء ونرجو ان تصدر قـــانون تامين حقوق العمال.ليتمكن العامل العراقي فـــي محافظـــة حقوقـــه والمطالبـــة بها))[١٥]. وأدانت جريدة (البلاغ) شركات النفط لاستخدامها الغرباء وذلـــك فـــي مقال افتتاحي بعنوان (بلاد ينت فيها الغرباء ويقضي اهلها جوعاً)) بقلم (ابـــو عنان) اشارت فيه الى : ((ان موظفي هاتين الشركتين))[*] الاجانب من يصـــوح علناً بكراهية العراقيين ويعمل على معاكسة المستخدمين منهم واخراجـــهم بكـــل الوسائط..)). وانتقد المقال الشركة لاستخدامها الغرباء والحاق الغبن بـــالعراقيين فتسأل المقال :

((أمن الانصاف ان نقدم أسباب عيشنا الى الغير ونحن بأمس الحاجة اليـــها ؟ بينما الغرباء متنعمون بارزاق هي ملك لنا وحق من حقوقنا ..من الواجب اتخـــاذ

الوسائل اللازمة لاخراجهم من اعمالهم واحلال عراقيين محلهم)). ودعى المقال الى

((انتشال العامل من واقعة المزري وتحسين احواله الاقتصادية والاجتماعية ونبهت الحكومات المتعاقبة الى ضرورة الاسراع في تقديم الخدمات الثقافية والصحية)) [١٦].

<u>الزراعة :</u>

اولت الصحافة الموصلية اهتماماً متزايداً لشؤون الزراعة ، وافردت لها مقالات مهمة تعالج فيها معاناة الفلاح ومايتعرض له من استغلال في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية . ودعت الى معالجة معوقات الزراعة في الموصل وايلاء الاهمية اللازمة لها فقد

اوضحت جريدة (الموصل) !همية الزراعة ومكانتها وذلك في مقال افتتاحي بعنوان (الزراعة وشرف الفلاح) جاء فيه : ((الزراعة هي ام الصنائع ومصدرها الامة ..فهي دعامة الرقي وعليها يتوقف النجاح المطلوب لعمران البلاد ومنها تستمد الصنائع جميع سلفها ..ولذا يجب ان ننظر الى الفلاح بعين ملؤها الاعتبار وان نصوت كرامته بما يستحق من المقام في الهيئة الاجتماعية.. [١٧].

واقترحت (البلاغ) في مقال لها بعنوان : (الاهتمام بالقرية العراقية) اصلاح الانهار القديمة تحل الازمة الاقتصادية منها فرع نهر الزاب المسمى (المنكوب) مقابل قرية الكوير حيث يروي عشرات الالوف من الدونمات في قرى كاني حرامي والنمرود وحويكة الحصان ، والنهر الثاني في شمال الموصل بـ(٢٠) كم قرب موقع يسمى (درنجوخ) ويصب في اراضي يارمجة واعلنت الجريدة عن استعداد سكان القرى او الملاكين لاحياء هذه الانهر ((على ان تعين الحكومة لهم مهندساً فنياً لادارة الاشغال وان تقرضهم الدولة بعض المبالغ

لاجراء العمل على ان تستوفي منهم هذه القروض خلال ثلاث سنوات باقساط معينة)) [١٨].

وتقدمت البلاغ باقتراح ثان في مقال بعنوان "ضرورة اصلاح نواحي القرية العراقية"على اساس تأليف لجان اسعاف طبية تدور على القرى وتسعف المرضى فيها بالعقاقير اللازمة والوصايا الصحية مؤكدة انه اذا بقيت حالة القرى على ماهي من حيث الاوساخ والاقذار والروائح الكريهة فالمعالجة لاتجدي نفعاً ، كما انتقد حالة العمران في القرية واقترحت على الحكومة (أن تشيد في كل قرية داراً قروية متوفرة فيه الشروط الصحية ليكون نموذجاً لاهالي تلك القرية) [١٩].

وكتبت (البلاغ) عن شؤون الري واثر انحباس الامطار في القسم الشمالي من العراق وتأثيرهما معاً على الانسان وذلك في مقال افتتاحي بعنوان(شؤون تستحق كل عناية واهتمام) تحدثت فيه عن حرمان الموصل من الامطار،والقلق من استمرار تصدير الغلال فاقترحت "احياء الجداول المتدرسة والتحري عن مياه للري وللمراعي الاصطناعية (الابار الارتوازية) ادخال الاساليب العصرية في الزراعة ، تاسيس دائرة للاحصاء" .. [٢٠].

وربطت (البلاغ)في مقال لها بعنوان (اليس من علاح لازمة تتكرر كل بضع سنوات))بين انحباس الامطار وهطولها وبين اسعار الغلال فتبين بأنه (بعد هطول الامطار هبطت اسعار الغلال والسمن واصبح سعر (وزنة) الحنطة بسبعين فلساً بعد ماكانت بمئة فلس وهبط سعر (-٥) السمن من دينار واحد و٧٠٠ فلس الى دينار و٢٥٠ فلساً)) وكررت الجريدة اقتراحها السابق: ((احياء للجداول المندرسة واستخراج المياه عن طريق الابار الارتوازية ..مما يضمن العيش لمئات الالوف من الذين تهددهم المجاعة ..والى اعمار اراض شائعة ويوفر المال لخزينة الدولة [٢١].

المصرف الزراعي :

وادانت الصحافة استغلال المرابين للفلاحين ودعت الى وضع حد لممارساتهم اللامشروعة .ومعالجة مايلحق الفلاحين من اجحاف واضرارمالية، وذلك بتأسيس مصرف زراعي فكتبت جريدة (الموصل) مقالاً افتتاحياً بعنوان (الحاجة الى تأسيس مصرف زراعي وتحسين حالة الفلاح) فقالت : ((الفلاح هو البقرة الحلوب وهو اصل الخيرات ومعين الواردات الذي لاينضب..ان تأسيس مصرف زراعي هو اهم مشروع ينقذ الفلاح من عسف المرابين نظراً للازمة المالية الضاربة اطنابها في البلاد واذا ماطمأنت الاهالي من مشروع المصرف الزراعي، اشتركت في سنداته واخرجت الاموال المدفونة في الصناديق وحينذاك تنتعش الزراعة)) (٢٢)..

وارتأت (جريدة الاخلاص) في مقالها الافتتاحي ان حالة العامل تتطلب الاسراع بتأسيس المصرف الزراعي وتبديل الاقتراح القائل برهن الاراضي لدى البنك الزراعي عوضاً عن الاموال التي يسلفها الفلاحين لكونه لايخلو من محاذر في المستقبل وذلك لكون :

"الزراع يخشون ان يصبح البنك يوماً ما مالكا لهذه الاراضي فيما اذا عجز الفلاح عن دفع ماعليه من الديون ".واقترحت الجريدة (جعل الرهن غلالاً بدل الاراضي ..يؤخذ بنظر الاعتبار السعر الادنى لدى رهنها وعلى البنك ان يوجد له عدة مخازن لخزن هذه الغلال وله ان ينذر اصحابها قبل انتهاء مدة التسليف واذا امتنع الفلاح عن ذلك فللبنك ان يبيعها ويستوفي حقه)) (٢٣).

وأكدت (الاخلاص) بأقتراحها بشأن (ضريبة الارض) ، بضرورة الحفاظ على حقوق الزراع وحقوق خزينة الدولة، وذلك في مقال افتتاحي (واجب الحكومة تجاه حالة الفلاح) لفتت انظار المسؤولين الى مراعاة تبدل الزمان وصعود وهبوط الاسعار موضحة "ان العلاج الصالح للفلاح هو الاستعانة بقانون

ضريبة الارض.. باستيفاء العشور عيناً من المنتوج ويوسع الحكومة بيع الغلال التي تأخذها الفلاح الى احدى الشركات وهي تتمكن من نقله بأجور اقل كلفة من الفلاح" (٢٤).

توزيع الاراضي :

دعت بعض الصحف الموصلية الى توزيع الاراضي على الفلاحين وتمليكها لهم ..فنشرت جريدة (العمال) مقالاً افتتاحياً بعنوان ماذا اعدت الحكومة للمحافظة على حقوق الفلاح . اقترحت فيه حل قضية الاراضي وبينت فائدتها على الفلاح ((اننا نرى ان احسن حل لقضية الاراضي هو تملكها للاهلين وللفلاحين ببدلات تقسيط لمدة معينة من السنوات، فاذا امتلك الفلاح أرضاً وعرف انها له لاينازعه فيها منازع ..وهو حر التصرف فيها اهتم في حرثها وزرعها وغرسها هو وعائلته لانه يعلم حينئذ ان فائدة كده وتعبه ستكون له، ان بقي حياً ولأولاده ان مات وبهذه الصورة تعمر اراضي العراق..) (٢٥).

اما جريدة (فتى العراق) فقد شهدت تمليك الاراضي للفلاحين ،وذلك في مقال افتتاحي بعنوان (متى تعني الحكومة بالفلاح؟ لزوم تمليك الاراضي للفلاحين) بقلم (أ.س.د) جاء فيه ((عد الفلاح غريباً عن الاراضي التي يزرعها فلا ملك له :اليوم في ارض وغداً في اخرى يسيره الملاكون كالاسير وهو راضخ لاجل لقيمات يعيش بها ..عيش الفقير الذليل)) ويرجع كاتب المقال سبب تحول الاراضي المشهورة بقابليتها الزراعية الى صحاري قاحلة الى :

"عدم توزيع الاراضي على الفلاحين وبقائها ملكاً للحكومة هو العامل المهم في بقاء الفلاح العراقي على حالة وبقاء اكثر الاراضي العراقية على حالها يابسة قاحلة" .. (٢٦)

واقترحت جريدة (فتى العراق) تأليف شركة وطنية لتصريف المنتوجات الزراعية جاء ذلك في مقال افتتاحي بعنوان : (الحاجة الى تاليف شركة

لتصريف المنتوجات الوطنية في الاسواق الخارجية تتعهدها الحكومة) ومن اعمالها أن:

(تقوم الشركة بتعيين سعر معقول في نهاية كل موسم يضمن هذا السعر فائدة الفلاح ويشجعه على تحسين شغله وتوسع اعماله الزراعية ثم تشتري منه الشركة مايفضل عنده من محصول الموسم وتضعه في عنابيرها . ثم تلتفت الى توجه همة الحكومة في ايجاد الاسواق الخارجية ..بعقد المعاهدات والاتفاقيات التجارية ، وأما فوائد المشروع فهي :

((طمأنة الفلاح من استفادته من محصوله السنوي ..فينصرف الى توسيع اعماله الزراعية وتحسينها ، كما ان الحكومة تكون من الجهة الاخرى لها مورداً غزيرا لخزينة الدولة)) (٢٧)

الاقطاع :

كانت السياسة البريطانية قد شجعت الاقطاع في العراق ودعمته سياسياً من خلال السلطتين التشريعية والتنفيذية ففي السلطة التشريعية وعن طريق الانتخاب وصل عدد كبير من الاقطاع الى مجلس النواب وكذلك عن طريق التعين لمجلس الاعيان من قبل الملك .اما في السلطة التنفيذية فكان في خلال تعيين الوزراء اذ لاتخلو أي وزارة في العراق في العهد الملكي من وجود مجموعة من الوزراء الذين يمثلون الاقطاع سواء من اول وزارة ام الى أخر وزارة (٢٨).

دعت جريدة (البلاغ) المسؤولين الى ضرورة الاهتمام بمشاكل الفلاحين وتهيئة افضل السبل لتطوير القطاع الزراعي في انحاء العراق بشكل عام ،وفي الموصل بشكل خاص من خلال القضاء على اهم معوقاته الا وهو الاقطاع وقالت ان :

"طمس معالم دور الاقطاع لايتم الا بالقضاء على النفوذ العظيم الذي يتمتع به الرؤساء والمشايخ باسترجاع المقاطعات التي امتلكها هؤلاء بطرائق غير

مشروعة وتوزيعها على اتباعهم ،والغاء ضريبة السركلة (*) او الخوة * وباشاعة التعليم بين افراد العشائر وارشادهم الى الطرائق الزراعية الاولية ، وتهيئة مياه الشرب وانشاء قرى عصرية [٢٩]

وعدت (البلاغ) الاقطاع ظاهرة اجتماعية خطرة لكونها مبعث الفتن والقلاقل والاضطرابات جاء ذلك في مقال افتتاحي بعنوان (ظاهرة خطرة يجب التظافر على مكافحتها) وضعت الجريدة وضع الاقطاع في الريف حيث السيطرة بلا منازع والضرائب واستغلال الالوف من الاتباع لاثارة الفتن واعلان العصيان .

فاقترحت الجريدة ان يسود نفوذ الدولة بدلاً من الاقطاع :

"ان ظاهرة الاقطاع خطر يهدد الدولة وهو من اقوى العوامل لهدم الحضارة.. فليس من المصلحة ان يسود في البلاد غير نفوذ الدولة وقوانينها" ولمعالجة هذه الظاهرة اضافت ((ابدال سياسة تمليك الاراضي التي سارعت عليها الدولة .وان يشجع صغار الزراع وتمليك الاراضي للزارعين وليس للرؤساء الذين يعيشون بكد هؤلاء الزراع" . [٣٠]

<u>الخوة :</u>

الخوة ضريبة كانت تفرضها عشائر شمر الجرباء على اغنام ومواشي القبائل الاخرى وعلى القوافل التي تمر ضمن الطرق التجارية التي تسيطر عليها في منطقة الجزيرة وهي مابين الموصل وبغداد وماردين واورفة ودير الزور وعانة وراوة والرمادي وكان تجار الاغنام والمواشي ، وبخاصة الموصليين منهم،عرضة لدفع (الخوة) الى شمر الجرباء [٣١]

هذا وقد تتبعت الصحافة الموصلية في العهد العثماني ولا سيما (جريدة النجاح) ، بعرض المشكلة على المسؤولين ونشر المظالم الملحقة بتجار الاغنام والمواشي الموصليين. [٣٢]

استمرت مشكلة (الخوة) مابعد قيام الحكم الملكي في العراق .فأخذت الصحافة الموصلية تهتم بنشر عرائض واسترخامات التجار لتخليصهم منـــها . وقدمـــت بعض الصحف الموصلية مقترحاتها لاستئصال المشكلة من جذورهـــا وتعقيبـــا لبرقية اصحاب الاغنام في الموصل الى المراجع العليا والمنشورة فـــي جريـــدة البلاغ [٣٣]

كتبت جريدة (الاخلاص) مقالاً افتتاحياً بعنوان "حول الخوة وضريبة الاغنـلم " استنكرت فيها اجابة رئيس الوزراء في مجلس الاعيان (ان الخوة مـــن عـــادات شمر القديمة) فتسألت الجريدة ((هل يجوز ترك هذه العادة المضرة تعبث عبثـــاً مشيناً بمقدرات الناس لكونها عادة فقط ، اما كفى ما استنزفته من امـــوال لحـــد الان من جيوب الموصليين)) واضافت :-

"ان العادة التي تنافي قوانين البلاد .يجب استئصالها والقضـــاء عليـــها بكـــل سرعة ومهما كلف الامر . ان الخوة ليس مخالفة صريحة للقوانين فحسب .بـــل دعاية غير حسنة لهذه البلاد والسلطة القائمة عليها ".[٣٤]

واقترحت جريدة (البلاغ) بشأن ضريبة الاغنام .(الكودة)[٣٥].. التي تســتوفيها الحكومة :

"ان تحور هذه الضرائب وفق الازمنة وهبوط الاسعار او ارتفاعها ولا يجـــوز بقائها على حالة واحدة أي لايجوز استيفاء نصف روبية [٣٦]. من كل رأس غنـــم عند مايهبط سعره من الخمسين روبية الى أقل من عشرة روبيات وهـــذا غـــدر فاحش يجدر برجال الحكم تلافيه" .[٣٧]

وتابعت الصحافة مايطرحه مجلس نواب الموصل لحل مشـــكلة الخـــوة فقـــد طالب نائب الموصل ابراهيم عطار باشي رفع (الخـــوة) عـــن تجـــار الاغنـــام الموصليين حيث يدفعون ضريبة مزدوجة للحكومة ولعجيل الياور شـــيخ شـــمر وعرض على المجلس وصلاً يعود للتاجر توفيق جلميران بـــــ مائـــة وخمســـة

وثلاثين روبية عن تسعين جمل بسعر (١,٥) روبية عن الجمـــل الواحـد .[٣٨]
واضاف عطار باشي :
تقسم الاغنام في الموصل الى قسمين
١-الاغنام المصدرة الى سوريا بقصد الاتجار
٢-الاغنام المنتجة وهي المعدة للتوليد والتناسل وهي تتجول في اقضية ونواحي الموصل . تدفع سنوياً عن كل قطيع اربع ليرات ذهب كخوة الـــى عجيـل الياور شيخ مشايخ شمر وابناء عمومته [٣٩]وقد يدفـع عـن القطيـع وهـو (٥٠٠) راس (٤) نعاج منقاة . اضافة الى ضريبة الكودة وتبلغ (٧) آنـــاث على كل راس غنم فقد كان اصحاب الاغنام يدفعون الى الدولة كضرائـــب اكثر من مليون روبية [٤٠]

وعلقت جريدة البلاغ على عريضة اصحاب الاغنام في مقال افتتاحي ((الخـوة تستوفي من الخمسين راس كما كانت تستوفي من خمسائة ، اصحـــاب الاغنـــام يسترحموا باسم الانسانية)) فذكرت راجية :
(اننا نستحلف رجال الحكومة .باسم الانسانية ان ينقذوا هؤلاء من الجور المحيـط بهم ويخففوا عليهم شيئاً من المصائب .اننا نرجو رجال الحل والعقـد ان يتخلـو ولو للخطة عن نعيهم ويحسوا بشقاء والآم هؤلاء ويشـــعروا بالحالـــة الحرجـــة الواقعون بها [٤١]

استمرت شمر في استيفاء الخوة من أصحاب الاغنام ما حدى بهم الى تقديـــم شكوى الى متصرفية لواء الموصل وقد وقع عليها (٢٠٠) مائتين تاجر ومنـــهم (محمد علي سليمان الدباغ) شكوا فيها من خروج اقرباء الشيخ عجيـــل اليـــاور وجمعهم للاغنام بانفسهم فبلغ ماجمعه النوري بن حـــروش (٣٥٠) نعجـــة مـــع صغارها وما جمعه جاسم بن محمد المطلق (٢٢٠) نعجة ،وما جمعه نوري بـــن فيصل (٨٠) نعجة وغيرهم ..وابدى التجار تخوفهم من الشيخ عجيل فـــهو قـــد

اعتاد على استيفاء دينار واحد عن كل قطيع يبلغ (٢٥٠) رأساً او مايقابلها اربع رؤوس من الغنم (على مراى ومسمع من الحكومة)[٤٢]

توصل تجار الاغنام والشيخ عجيل الى اتفاق على قضية (الخوة) على اثر الشكاوي التي قدمها تجار الاغنام فقد اجتمعوا معاً في محل (محمد نجيب الجادر) وبوساطته، بتاريخ ١٩ آذار ١٩٣٦ تم الاتفاق على :-

١-ان يرد الشيخ عجيل كل الاغنام التي اخذت من التجار غضباً.

٢-عدم استيفاء الخوة للاغنام المعدة للتصدير (الكشاتير)..وقد ارتاح التجار لهذا الاتفاق [٤٣] واصدرت وزارة الداخلية امراً قطعياً بمنع استيفاء الخوة عن اغنام الاهالي والعشائر واسترجاع كل مااستوفى في هذه السنة باسم (الخاوة) عندها ابرق تجار الموصل لاسيما تجار الاغنام برقية الى رئيس الوزراء شكروا فيها جهود الحكومة وجاء في البرقية :

((لقد كان لأمر حكومتكم الجليلة بالغاء الخاوة واعادة ما استوفى في هذه السنة وقع عظيم واثر حسن في هذه المدينة فنرفع عظيم شكرنا لفخامتكم ولازلتم سنداً وذخراً للبلاد)[٤٤].

النفط والشركات الاجنبية :

كان لسوء معاملة الشركات النفطية للعمال العراقيين لديها ، وتفضيل الاجانب والتلاعب بالانتاج والاسعار المحلية، كلها عوامل دفعت بالصحافة الموصلية الى الاهتمام بشؤون النفط ودور الشركات النفطية الاجنبية التي احتكرت استثماره لصالحها على حساب الحقوق الوطنية للعراق .

أدانت جريدة (فتى العراق) الشركات الاجنبية لعدم احترامها حقوق البلاد وتفضيلها الدخلاء في التوظف وسوء معاملتها للموظفين والعمال العراقيين مؤكدة بأنه لايمكن السكوت عن ذلك. جاء ذلك في مقال لها بعنوان (نحن

والشركات الاجنبيةماذا يخفي المستقبل) استعرضت فيه تـــاريخ حصـــول هـــذه الشركات على الامتياز وماهية اهدافها فقالت :

" نحن نعلم ماوراء الشركات الاجنبية من اضرار تعود على البلاد المســـتثمرة ونعلم ايضاً ميول هذه الشركات الإستعمارية وخططها السياسية ، ولم ننسى بعـــد المناورات السياسية التي حدثت يوم اخذ امتياز النفط ، يوم كانت قضية الموصـــل على بساط البحث وشبح الموت يهددنا باشكال والوان عديدة"(٤٥)

وكانت جريدة (صدى الجمهور) قد اشتكت من ارتفاع اسعار الوقود . وكتبـــت مقالاً افتتاحياً بعنوان (الى متى يبقى النفط غالياً) بقلم (ع.ن) اذ كانت الموصـــــل تعتمد في تأمين حاجتها للنفط على (شركة نفط خانقين)التي كانت تبيع التنكة (٤) غالونات من البنزين بـــ(٥) روبيات و(٥) آثـــاث . والنفـــط الابيـــض بـــــ(٣) روبيات و(١٢) آنة ، فاكدت الجريدة ، بان هذه الاسعار أعلى ممـــــا هـــي فـــي بريطانيا نفسها ، فقالت

((ان اسعار النفط والبنزين اصبحت باهضة في الموصل بدرجة لايمكـــن معـــها السكون حتى يحرك الله اعصاب الرحمة في قلوب الزعماء النفطييـــن ومـــدراء شركة خانقين ، فيرحمون العراقيين عامة والموصليين خاصة تـــــهوين اســـعار النفط وذلك بالسعر الذي يباع فيه على الاقل في لندن ..))(٤٦)

اما جريدة البلاغ فقد نشرت مقالاً بقلم صديق عبد البناء قالت فيه:

(النفط موجود في بلادنا يكفي لايصالنا الى مستوى الدول الاوربية الراقية لـــو تمكنا من استعماله والاستفادة منه) واقترح المقال العمل على ((استغلال النفـــط في الاماكن التي لاتدخل ضمن المناطق التي تملكها الشركات الاجنبية بالاستعانة بالاموال التي يمكن الحصول عليها بشروط ملائمة))(٤٧)

وانتقدت جريدة (الجزيرة) في مقالها الافتتاحي (الشركة تستبد) الحكومة بعـــدم استفادتها من الفرص لالغاء او تعديل امتياز النفط تشطب ومع ذلك تحاول هـــذه

الشركات ان تتخلص من بعض الشروط التي فرضتها على نفسها في الامتيـــاز ومما جاء في المقال :-

((ان شركة النفط في عراقنا قد حصلت على امتيازها فـــي ظـــروف غـــير الظروف ، ففازت بحصة الاسد وتركت لنا ماهو من مثل اللهو قياساً على غيرنـا من الممالك ومع ان ذلك الامتياز مجحف بحقوقنا وكثير من نقاطه غامضة فـــان الشركة تماطل وتحاول التخلص من بعض الشـــروط التـــي اشـــترطتها علـــى نفسها))[٤٨]

الصناعة الوطنية

وفيما يتعلق بالصناعة الوطنية وتشجيعها فقد اكـــدت الصحافـــة الموصليـــة اهميتها في بناء كيان الدولـــة والحيلولـــة .دون اســـتغلالها مـــن قبـــل القـــوى الاستعمارية ومن ذلك ماكتبته جريدة (صدى الجمهور) فـــي ١٣ أيلـــول ١٩٣١ حين نشرت مقالاً افتتاحياً بعنوان (الامة بصانعيها .. مابالنا نهمل الصنائع)) ومما جاء فيه:

((لارقي لامة الا بعلمها وعملها . ان ملتقى العلم والعمل مشرقها الوحيـــد هـــو الصناعة فلا تجتمعان كلاهما الا بها))وأضافت الجريدة((فمرآة نجـــاح الامـــة الصناعة ..الصناعة روح الامة فلا حياة لهم الا بها فالامـــة بضائعـــها فلنحـــي مامات ..فنأسس دوراً للمعامل وشركات الصناعة ..والافمـــا دمنـــا محتـــاجين لمصنوعات الغرب فنحن بحكم الاضطرار مقيدون لهم بوثـــائق مـــن سلاســـل واغلال))[٤٩]

وحين ظهرت حركة تشجيع المنتوجات الوطنية احتضنتها الصحافة الموصليـة واشارت فيها بفعالية اهدافها عن طريق مقالاتها الافتتاحية فلقد خاطبت جريـــدة الاخلاص الجمهور العراقي بمقال افتتاحي بعنوان (تشـــجيع منتوجـــات البـــلاد واجب كل مخلص غيور) جاء فيه :

((.. عليكم باستعاضة المنتوج الخارجي بمنتوجات بلادكم انبذوا كل ماهو اجنبي واستعملوا كل ماهو وطني من نتاج بلادكم تدلون بذلك على انكم اهل للحياة الحرة ..اما اذا احتقرتم منتوج بلادكم فكأنكم احتقرتم بلادكم نفسها والذي يحتقر بلاده لايجب ان يطالب باكثرية لانه لايستحق)) (٥٠)

ودعت الجريدة الحكومة ان تسهم في حركة تشجيع المنتوجات الوطنية فقالت:"على حكومتنا .. في حذرها لو اصدرت قانوناً يوجب على موظفيها لبس المنتوج الوطني فمن واجب الحكومة ان تغذي هذه الحركة وتقويها،وعليها ان تستغل هذا الشعور الطيب نحو المنتوج الوطني ..وتتعهده ." كما دعت اصحاب المعامل "ان يعلموا جمهورهم في سبيل تحسين مصنوعاتهم وعدم ادخال أي عنصر من عناصر الفشل عليها وبذلك يخدمون انفسهم قبل بلادهم" (٥١)

وحملت (البلاغ) الحكومة مسؤولية عدم اتباع سياسة اقتصادية وطنية للقضاء على الازمة الاقتصادية جاء ذلك في مقال افتتاحي بعنوان (نظرة في حالتنا الاقتصادية) تطرقت فيه الى ضرورة تشجيع الصناعة فقالت :

((وجب علينا ان .. نعمل على تشجيع مصنوعاتنا وامدادها بالمساعدات الممكنة لكي تنمو وتحل محل الصناعات الاجنبية التي كادت ان تستنزف آخر قطرة من دمائنا وقد اعطت الصناعات العراقية برهاناً على امكان نجاحها وتقدمها ومظاهاتها المصنوعات الاجنبية اذا ماصادفت اقبالاً من الجمهور وتشجيعاً من أولي الامر .." واختتمت المقالة بالقول : ((ماعاشت أمة ..انصرف ابناؤها الى نقد كل ماهو وطني واحتقاره واستعمال كل ماهو اجنبي وتقديسه))(٥٢)

ونشرت (العمال) العديد من المقالات منها (الاستقلال الاقتصادي اساس الاستقلال السياسي)(٥٣) ومقال (الرسوم الكمركية اقوى سلاح لحماية انتاج البلاد من الاستغلال)(٥٤) وفي مقال أخر بعنوان ((نحن على شفا الافلاس فما هي

اعمالنا في سبيل تشجيع المنتوجات العراقية ؟ لماذا لانقتـــدي بمصـــر والـــهند الشرقيين)) طالبت فيه الحكومة اشهار سلاح الحماية بالرسوم الكمركيـــة ضـــد المنتوجات الاجنبية وخاطبت الجريدة الجمهور محملة اياه المسؤولية وذلك .

((بتشجيع المنتوجات الوطنية وتفضيلها على المنتوجات الاجنبيـــة وان كـــانت اقل جمالاً واخشن ملمساً واغلى ثمناً.. اتركوا الكماليـــات ولا تشـــتروا الا مـــن مصنوعات بلادكم فتصونـــون بذلـــك ثروتكـــم وتوجـــدون اعمـــالاً لتجـــارتكم وعمالكم..فالاستقلال السياسي الذي ننشده لايرتكز الا على اســـاس الاســـتقلال الاقتصادي (٥٥)

وتشجيعاً للمنتوجات الوطنية وترويج مصنوعاتها .قامت الـــهيئات الاداريـــة لجمعيات العمال في عيد الفطر بتوزيع التمر العراقـــي بـــدلاً مـــن المرطبـــات والحلويات الاجنبية والاستعاضت عن السكاير بـــ(السبيل) وفكرت هذه الـــهيئات بجعل البسة الاعضاء المنتمين اليها من المنتوج الوطني (٥٦)

ونشطت حركة تشجيع المنتوجات الوطنية وترويج مصنوعاتها بسبب قـــدوم شركة (باتا) لصناعة الاحذية الى العراق، واحتمال قدومها الى الموصل فقـــامت جمعيات العمال والمهنيين والصحافة الموصلية بدور مهم للتصدي لها وحمايـــة اصحاب المهن من دباغين وخفافين وصقالين وصناع الاحذية .

ودعت جمعية عمال الاحذية في الموصل الى الاجتماع فـــي مقـــر جمعيـــة الخشابين يوم الجمعة المؤرخ في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٢، للمداولة في مزاحمـــة فرع شركة (باتا) في الموصل ، حضر الاجتماع فريق من العلمـــاء والرؤســـاء الروحانيين ورؤساء الجمعيات وقسم من المحامين ومدراء المدارس ومدرسوها.

وقد أناب عمال الاحذية للحديث باسمهم المحامي سعد الدين زيـــادة وبشـــير الصقال الذي يعمل في بيع الجلود الوطنية كما تقدم لالقاء الخطـــب الخطبـــاء ،

محمد الشاكر والشيخ عبدالله النعمة والطالب البرت حبيب الخوري ..وكان اتفاقهم على لزوم بث الدعاية للمنتوجات والمصنوعات الوطنية (٥٧)

ونشرت جريدة (البلاغ) مقالاً افتتاحياً بمناسبة قدوم مصنوعات باتا . بعنوان (الوسائل التي توصلنا الى النجاح في كفاحنا الاقتصادي) دعت فيه الحكومة واصحاب رؤوس الاموال وعمال الاحذية والجمهور الى احباط مساعي شركة (باتا) واجبارها بالرجوع عن خطها وذلك "بالقيام بتدابير مثمرة فالحكومة عليها فرض رسوم كمركية باهضة على هذه المنتوجات لاجل ان تعرقل مساعيها في اسواقنا وعلى اصحاب رؤوس الاموال ان ينزلوا إلى ميدان العمل ..ويؤسسوا مصانع حديثة الطراز نتمكن من الانتاج بعين الشرائط "واضافت " اما صنف عمال الاحذية فعليهم ان يتركوا طرائق الانتاج القديمة ويدخلوا تحسينات على مهنتهم ويجسنوا معاملتهم مع الناس وينزلوا اسعار منتوجاتهم وعلى الشعب ان : يقاطع مصنوعات باتا وجميع المصنوعات الاجنبية ويحبذ رواج المصنوعات الوطنية" (٥٨)

كما رفع صانعوا الاحذية عريضة استرحام الى الجهات المختصة وطلبوا منها حماية مصنوعاتهم من المزاحمة الخارجية ..وصمموا على هجر مهنهم لشدة هذه المنافسة والمزاحمة التي قضت على امنهم في العيش من وراء هذه المهنة وبالنظر الى وقوف الاعمال فان هؤلاء ينضمون الى عدد العمال العاطلين .

وكتبت (فتى العراق) مقالاً في الشؤون الاقتصادية بعنوان (واجب الشعب نحو المنتوجات الوطنية) دعت فيه الى تشجيع المنتوجات الوطنية وقالت ((من واجب كل فرد من افراد الشعب ..الاقتصاد وتشجيع المنتوجات الوطنية فتكون الثروة الوطنية متداولة داخل البلاد فتزدهر الصناعات وترتقي المعامل ويترفه العامل وتحل السعادة محل الشقاء ..الواجب الوطني يقضي على كل فرد من ان

يشجع المنتوجات الوطنية ..وان يتجنب على قدر الامكان شراء المنتوجات الاجنبية التي تستنزف ثروتنا وتذهب لها الى الخارج))[٥٩]

الخاتمة:

اولت الصحافة الموصلية اهتماماً متزيداً للشؤون الاقتصادية في العراق بشكل عام والموصل بشكل خاص. ولم تكن مجرد وسيلة اعلامية ، بل كانت خير اداة معبرة عن قضايا ومعاناة الغالبية في المجتمع الموصلي . وعكست بشكل جلي اوجه الانشطة الاقتصادية في الموصل في جوانبها التجارية والزراعية والصناعية وكذلك بشؤون الشركات النفط الاجنبية الاحتكارية .

وساندت الصحافة الموصلية قضايا العمال واصحاب المهن من اجل نيل حقوقهم في التنظيم النقابي وتحسين ظروف العمل ، وبرزت في فترة مابين الحربين جريدة العمال . فكانت بحق اول صحيفة عراقية ناطقة معبرة عن شجون وآمال ومعاناة العمال واصحاب المهن وحاولت مناصرة قضاياهم وحقوقهم ازاء تجاوزات السلطة والمسؤولين . كما ادانت الصحافة الموصلية ظاهرة الاقطاع ووقفت الى جانب معاناة الفلاحين المعدمين من اجل اصلاح ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية من خلاء دعوتها الى توزيع الاراضي الزراعية على الفلاحين وتمليكها لهم . ومن خلال تشكيل شركة وطنية لتسويق المنتوجات الزراعية وباسعار تضمن تحقيق الفائدة للفلاحين، فضلاً عن تطوير وتشجيع القطاع الزراعي.

اما في الجانب التجاري فقد ادانت الصحافة الموصلية استمرار ضريبة الخوة التي كانت تستوفيها بعض العشائر على الطرق والقوافل التجارية وعلى تجارة الاغنام ، وطالبت بالغائها باعتبارها ضريبة مجحفة ، وقد نجحت في مساعيها بالغائها نهائياً عام ١٩٣٦.

المصادر:

(١) جريدة صدى الجمهور ، العدد ١١١ في ٣٠ نيسان ١٩٢٨.

(٢) المقصود به (حزب العمال العراقي) حين تقدم جماعة من المهتمين بشؤون العمال في طلب الى وزارة الداخلية للسماح لهم بتأسيس الحزب المذكور ، يكون مركزه الموصل وذلك في ١٤ آذار ١٩٣١، الا ان السلطة لم توافق على تأسيس الحزب ، وكان ذلك على الاغلب بسبب النفوذ الذي كان يتمع به حزب الاخاء الوطني في الموصل ، فضلاً عن ان طالبي تأسيس الحزب كانوا قد اتهموا على مايبدو بالاتصال بالمعارضة آنذاك وفي مقدمتها جهات سياسية معينة ، عبدالفتاح علي يحيى ى، الحياة الحزبية في الموصل ١٩٢٦-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الموصل،١٩٩٠) ، ص ص ٧٧،٧٨، ٧٩،٨٠.

(٣) جريدة العمال ، العدد ٣٣ في ٢ كانون الثاني ١٩٣٢.

(*) شهد العالم الرأسمالي، أواخر عام ١٩٢٩، أزمة مالية حادة وشاملة ،امتدت تأثيراتها الى قطاعات اقتصادية واسعة . ولحق بالاقتصاد والتجار خسائر فادحة ، فكانت البداية لاشتعال أزمة اقتصادية عالمية استمر اوراها حتى عام ١٩٣٣ . وتبعاً لذلك تأثر الاقتصاد العراقي جراء الازمة بحكم ارتباطه العضوي بالاقتصاد الراسمالي البريطاني ، فقد تعرضت منتجاته الزراعية وثروته الحيوانية الى الكساد نتيجة انخفاض الطلب الخارجي عليها في الاسواق العالمية فأفلست قطاعات اقتصادية وتجارية واسعة ، وتدنت القدرات الشرائية للعراقيين وتفشت البطالة بينهم ، وقد امتدت الازمة لتشمل خزينة الدولة العراقية ذاتها . زهير علي النحاس ، تاريخ النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٩، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة الموصل ١٩٩٥) . ص ١٨٧ ص ،

وللمزيد عن تأثيرات الازمة المالية على الاقتصاد العراقي ، راجع : كمال مظهر احمد ، (العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣)، مجلة افاق عربية ، العدد (٧) ،(بغداد -آذار - ١٩٨٣).ص١٩ .

(٤) جريدة العمال ، العدد ٢٣ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣١.

(٥) جريدة العمال ، العدد ٦٠ في ١١آيار ١٩٣٢.

(٦) جريدة البلاغ ، العدد ٤٥٤في ٣ كانون الثاني ١٩٣٦.

(٧)جريدة العمال ، العدد ٣٤ في ٦ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٨) للتفاصيل راجع ، احلام حسين ، الخلفية السياسية والاجتماعية للاوضاع التي كان يطبق في ظلها دستور ١٩٢٥ في العراق .ط١ ،(بيروت - ١٩٨٦) ,ص٦٣ ومايليها .

(٩) جريدة العمال ، العدد ٢٢ في ٢١ تشرين الثاني ١٩٣١.

(١٠) جريدة البلاغ ، العدد ٣٩٠في ١٣ حزيران ١٩٣٥.

(١١) جريدة صدى الجمهور ، العدد ٨٩ في ١٣ ايلول ١٩٣١.

(١٢) جريدة العمال ، العدد ٦٧ في ٤ حزيران ١٩٣٢.

(١٣) جريدة العمال ، العدد ٧٦في ٦ تموز ١٩٣٢.

(١٤) جريدة العمال ، العدد ٩٢ في ٣١ آب ١٩٣٢.

(١٥) جريدة العمال ، العدد ٩٢في ٣١ أب ١٩٣٢.

(*) وهما: الاولى شركة نفط خانقين وهي شركة صغيرة اسستها شركة النفط الانكليزية – الفارسية لاستغلال امتياز دراسي في اراضي منطقة (نفط خانة) في قضاء خانقين ، وتمكنت بريطانيا من الحصول على اعتراف الحكومة العثمانية بالامتياز بموجب بروتوكول تعيين الحدود بين

الدولتين العثمانية والفارسية في ١٧ تشرين الثـــاني ١٩١٣ ، ومنحـــت الامتياز في العراق بتاريخ ٢٤ أيار ١٩٢٦ .

اما الشركة الثانية فهي شركة النفط التركية التي حصلت على امتيـــاز اســـتثمار النفط في العراق في ١٤ آذار ١٩٢٥ ، للتفـــاصيل ، راجـــع : نـــوري عبدالحميد خليل ، التاريخ السياســـي لامتيـــازات النفـــط فـــي العـــراق (١٩٢٥-١٩٥٢) ، ط١ ، (بغداد -١٩٨٠).ص ص ٥٤-٢١٥.

(١٦) جريدة البلاغ ، العدد ٢٢٣في ٣ آذار ١٩٣٣.

(١٧) جريدة الموصل ، العدد ١٤٢٤في ٩ تشرين الثاني ١٩٢٧ .

(١٨) جريدة البلاغ ، العدد ٢٢٣في ٣ آذار ١٩٣٣.

(١٩) جريدة البلاغ ، العدد ٢١٨ في ١٤ شباط ١٩٣٣.

(٢٠) جريدة البلاغ ، العدد ٥٦٨ في ٢٥ آ١ار ١٩٣٧.

(٢١) جريدة البلاغ ، العدد ٥٦٩في ١ نيسان ١٩٣٧.

(٢٢) جريدة الموصل ، العدد ١٨٣٨ في ٢٧ آب ١٩٣٠.

(٢٣) جريدة الاخلاص ، العدد ١٩ في ١٢ آذار ١٩٣١.

(٢٤) جريدة الاخلاص ، العدد ١٦ في ١ آذار ١٩٣١.

(٢٥) جريدة العمال ، العدد ١٢ في ١٤ تشرين الاول ١٩٣٩.

(٢٦) جريدة فتى العراق ، العدد ٣٥٨ في ١٠ أيلول ١٩٣٦.

(٢٧) جريدة فتى العراق ، العدد ٢٨ في ٦ حزيران ١٩٣٤.

(٢٨) عماد الجواهري ، محاضرات في تاريخ العراق المعاصر ، ألقيت علـى طلبة الدراسات العليا في التاريخ الحديث والمعاصر ،(جامعـــة الموصـــل - ١٩٨٨).

(*) السركلة : كلمة فارسية أصلها (السركار). وتعني راس العمل . والتعبـــير شائع في العراق هو السركال . ومعناها رئيس جماعة الفلاحين ويكـون

في الغالب من صغار الشيوخ او الرؤساء في القبيلة . عماد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢،(بغداد -١٩٧٨).ص٤٧٧.

(*) الخوة : كلمة مأخوذة عن الأخوة ، أي القوم المتحابين ، وهي تختلف عن (الخاوة) القائمة على فرض السطوة والهيمنة .والخالية من الود والمحبة والتي تفرض بعد قتال في حرب او غزو او تهديد ، وهي تمثل الامتهان بطرف ما وتحولت بمرور الزمن الى (خوة) نتيجة توطد العلاقات بين الاطراف المختلفة القائمة على الالفة والمحبة ، اما في العرف فهي تعني ضريبة تدفعها العشائر والقوافل التجارية التي تدخل ديرة العشيرة طوعاً او كرهاً ، للمزيد راجع ، النحاس ، المصدر السابق ، ص ١٩٢ -١٩٥.

(٢٩) جريدة البلاغ ، العدد ٣٨٩في ٩ حزيران ١٩٣٥.

(٣٠) جريدة البلاغ ، العدد ٤٦٠ في ٢١ شباط ١٩٣٦.

(٣١) جريدة العمال ، العدد ١٣١ في ١٣ نيسان ١٩٣٣، جريدة البلاغ ، العدد ٢٢٦ في ١٧ نيسان ١٩٣٣.

(٣٢) انظر جريدة النجاح ، العددين بتاريخ ٢٣ ربيع الثاني و٣٠ ربيع الثاني وكذلك العدد بتاريخ ٧ جمادي الاول ١٣٢١هـ/ نيسان ، مايس ١٩١١م.

(٣٣) جريدة البلاغ ، العددين ١٢٢،٢٣٢في ٨ كانون الاول ١٩٣١و٧ نيسان ١٩٣٣.

(٣٤) جريدة الاخلاص ، العدد ٥ في ٢٢كانون الثاني ١٩٣١.

(٣٥) الكودة : وهي ضريبة الاغنام والمواشي ، وأصلها زكاة الماشية ، وهي على الارجح مأخوذة من الفعل (كاد) و(يكيد) من الكيد والاخذ

فسراء وهي رسم كانت تتقضاه الحكومة العثمانية عن رعي الاغنام بمقدار (٩,٥) قرش عن الرأس الواحد سنويا،واستمرت الحكومة العراقية باستيفائه وبمقدار نصف روبية عن الرأس الواحد سنويا ، عباس العزاوي ، تاريخ الضرائب العراقية (بغداد -١٩٥٩).ص١١.

(٣٦) الروبية : عملة فضية هندية المنشأ ، منسوبة الى كلمة (روب) ومعناها الفضة ، تداولها البعض من العراقيين في اواخر القرن التاسع عشر . لكن تداولها انتشر بشكل واسع عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى حين ادخلتها قوات الاحتلال البريطانية قيد التداول في الاسواق العراقية عقب استكمال احتلالها عام ١٩١٨ ، وهي تعادل (٧٥) فلسا من العملة العراقية التي كانت متداولة ابان العهد الملكي . انستاس الكرملي ، النقود العربية وعلم التميات (القاهرة -١٩٣٩) .ص١٧٤.

(٣٧) جريدة البلاغ ، العدد ١٢٢في ٨ كانون الاول ١٩٣١.

(٣٨) جريدة البلاغ ، العدد نفسه .

(٣٩) جريدة الاخلاص ، العدد ٥ في ٢٢ كانون الثاني ١٩٣١.

(*) الآنة : عملة عراقية معدنية تساوي ٤ فلوس ابان العهد الملكي .

(٤٠) جريدة البلاغ ، العدد ١٢٢ في ٨ كانون الاول ١٩٣١.

(٤١) جريدة البلاغ ، العدد ٢٢٦ في ١٧ آذار ١٩٣٣.

(٤٢) جريدة البلاغ ، العدد ٤٦٥في ١٣ آاار ١٩٣٦.

(٤٣) جريدة البلاغ ، العدد ٤٦٧في ٢٠ آذار ١٩٣٦.

(٤٤) جريدة فتى العراق ، العدد ٢١٨ في ٢٣ نيسان ١٩٣٦.

(٤٥) جريدة فتى العراق ، العدد ١٤ في ١٥ نيسان ١٩٣٠.

(٤٦) جريدة صدى الجمهور ، العدد ١٣٢في ٢٣ تموز ١٩٢٨.

(٤٧) جريدة البلاغ ، العدد ٥١٦في ١١ أيلول ١٩٣٦.

(٤٨) جريدة الجزيرة ،العدد ٤٦ في ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٨.

(٤٩) جريدة صدى الجمهور العدد ٨٩ في ١٣ أيلول ١٩٣١.

(٥٠) جريدة الاخلاص ،العدد ١٧ في ٥ آذار ١٩٣١.

(٥١) المصدر نفسه .

(٥٢) جريدة البلاغ ، العدد ١٦٣في ٢٢ آذار ١٩٣٢.

(٥٣) جريدة العمال ، العدد ٤ في ١٦ ايلول ١٩٣٠.

(٥٤) جريدة العمال ، العدد ٥١ في ٢٥ آذار ١٩٣٢.

(٥٥) جريدة العمال ، العدد ٤ في ١٦ أيلول ١٩٣٠.

(٥٦) جريدة العمال ، العدد ٥١في ٢٥ آذار ١٩٣٢.

(٥٧) جريدة العمال ، العدد ٧٩في ١٠ تشرين الاول ١٩٣٢.

(٥٨) المصدر نفسه .

(٥٩) جريدة فتى العراق ، العدد ١٧ في ١٨ نيسان ١٩٣٤.